

تسعيرة العلم وضرورة الغائها

للاستاذ عريان سعد

كادر الوظائف والمنشور الذى يفسره ويحدد المرتب الذى يمنح لحامل كل شهادة فى الواقع ماهو إلا تسعيرة للعلم ؛ ولو أن أحدا لا يشعر أن للعلم تسعيرة . شهادة ليسانس الحقوق بعشرة جنيهات فى الدرجة السابعة فى الوظائف الإدارية و ١٢ جنيها فى وظائف النيابة وثمانية جنيهات فى الوظائف الكتابية .

وشهادة الدراسة الثانوية بستة جنيهات والدكتوراه ١٥ جنيها والماجستير لا أدرى بكم من الجنيها .

هذه التسعيرة فى الواقع هى أساس الاقبال على الجامعة الاقبال الذى لا نظير له فى دول العالم^(١) وأى منتج يرى تسعيرة إجبارية لصنف من الأصناف ولا يبذل جهده فى إنتاج ذلك الصنف ليضمن الكسب الذى لا شك فيه عند بيعه يتسبب التسعيرة .

وقد كانت الحكومة أيام اقتتار البلاد إلى حملة الشهادات مضطرة لاستخدام المتعلمين فوضعت للشهادات أسعارا مغرية وجعل التلاميذ وأولياء أمورهم يختارون من أنواع التعليم ما هو أكثر من غيره ثمرة وأعلى شهادة .

والآن لو أن الحكومة فصلت الشبان من موظفيها جميعا لما وجدت فى وظائفهم الحالية متسعا لحملة الشهادات العالية الذين لا يعماون فى الحكومة والذين لا ينفكون يطرقون أبواب وظائفها المقفلة ومع ذلك لا تزال التسعيرة موجودة : البكالوريا بستة جنيهات والكفاءة بأربعة جنيهات وعمل لها فى الكادر درجة جديدة اسمها الدرجة التاسعة وإيسانس الحقوق بعشرة جنيهات الخ لمع أن طبيعة لأمر تقضى بأن يحدد الأجر للوظيفة نفسها لا لمؤهلات شاغلها ، فإن خلت وظيفة أعلنت الحكومة عنها فتقدم لها من يقبل العمل فيها بأجرها ودرجتها مهما حلت مؤهلاته .

(١) جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن إنجلترا تنفق على التعليم الأول ٦٦ مليون جنيه والعالى ٩ مليون أى بنسبة ٧/١ — ١ ومصر تنفق على التعليم الأول ٢ ١/٢ مليون جنيه وعلى العالى والجامعى أكثر من مليون جنيه أى بنسبة ٢/١ — ١

انى أظن أن ذلك خير للحكومة لأنها تستخدم فى أعمالها أحسن الشباب ثقافة ويرتفع وسط الموظفين من الحاجب الذى يقف على الباب إلى من يقوم بأحسن الأعمال. فمن الملاحظين من تفرض عليه ظروفه الرضا بأقل الأجر لأنه إن لم يجده ربما عاش عائلة على غيره وليس يضير الرجل العالم أن يعمل فى أقل الأعمال الشريفة منزلة وأجراً، وحسبه منزلته العامة ولكن يضيره من غير شك أن يعيش عائلة على أخ أو أم أو عم .

كما نسمع من يسافرون إلى سويسرا أن من السويسريين من يعمل حالاً أو حوذاً أو سائق تاكسى وهو متعلم حاصل على إجازات عامة، وكذا نحتاج لذلك أشد العجب ولكن ما وصلنا إليه الآن أصبح قريباً من ذلك فالخاصلون على الإجازات العلمية يزيدون بكثير عن الوظائف التى كان أمثالهم يجندونها فى سهولة ومن غير بحث من عشرين سنة مثلاً، ولم يبق أمام هؤلاء السادة العلماء إلا أحد أمرين إما الرضا بالعمل مهما قل أجره، وإما البطالة والعطلة؛ أما التسعيرة فلا مجال إلى تطبيقها فقد زادت البضاعة عن حاجة المستهلك .

ولكن ما دامت التسعيرة قائمة معلقة على أبواب الحكومة مكتوبة فى الجريدة الرسمية كما حددها الكادر وملحقاته لكل شهادة أجر يتناسب مع السنين التى قضها حاملها فى الحصول عليها فإن أصعب الأمور على الشاب العالم أن يرضى لشهادته التى يحلمها سعراً أقل من السعر الرسمى، ولو أن الحكومة ألغت هذا الكادر كله وجعلت مكانه أجراً للوظيفة نفسها فتى خلت عينت فيها وأجرها أحسن من يتقدم لها ثقافة وأصالحهم لها علماً ودراية إذ أن نسى الشاب العالم الذى أتم تعليمه فى الكلية ومنحته إجازتها أن لإجازته سعراً رسمياً مقررًا وأنه ليس من الكرامة أن يهدر كرامة تلك الإجازة وأن يذل العلم الذى تدل عليه تلك الإجازة بالرضا بأجر دون الأجر الرسمى الذى كان مفروضاً لتلك الإجازة .

الشاب الذى يتقدم للعمل يجب أن يعلم أنه هو الذى يتقدم للعمل لا شهادته وأنه إن فضل على غيره عند تعيينه فى عمله فلأنما فضل لأن الشهادة دلت أصحاب العمل على أنه خير من يصلح للعمل وأن ثقافته ستنتفعه فى إحسان القيام بعمله ؛ فإن أحسن القيام بعمله فقد دلت شهادته عليه دلالة حقيقية وقد أحسن أصحاب العمل فى اختياره لعملهم ، وإن أساء القيام بعمله وأنفسده ، فإن أصحاب العمل لن يجندوا فى شهادته مهما علت عزاء عن عملهم الذى فسد .

إن الشباب المثقف لن ينزل إلى معترك الحياة ما دام للشهادة التى يحلمها سعر محدد حددته الحكومة فإن أراد الزعماء أن ينزل الشباب المثقف إلى معترك الحياة حقاً فليطالبوا برفع هذه العقبة وإزالة التسعيرة عن الشهادات والإجازات العامة ونقلها إلى وظائفها خاصة

عند ذلك ترجع إلى الشهادات قيمتها العامة وتزول عنها قيمتها المالية فلا يأنف حامل شهادة من العمل بخمسة جنيهات لأن شهادته مقرر لها في الحكومة ١٥ جنيها .

وعند ذلك تفتح أمام الشباب أبواب الرزق التي أغلقتها تسعيرة الشهادات طوال السنين الماضية .

وعند ذلك يعرض عن الجامعة من يطلب درجة علمية محددة السعري يحملها فيحمل بها وثيقة تتحول له الحصول على كذا من الجنيئات فيطالب العمل الذي يستطيع القيام به والذي لا يحتاج إلى ثقافة عالية وحسبه من الثقافة ما يمكنه من القيام بالعمل الذي يعلم أنه يستطيع الحصول عليه .

وعند ذلك يقتصر طلب الثقافة العالية على من يأنس في نفسه الميل إلى العلم لطلب العلم ومن يستطيع أن لم يجد عملا أن يعيش لخدمة العلم مكتفيا بإيراده من ملك أو مال موروث .

وعند ذلك يتعلم متوسطو الحال ما لا غنى لهم عن تعلمه ليعدهم إعدادا صحيحا للعمل المنتج .

وعند ذلك يزول هذا السراب الذي يتدافع إليه الشباب سراب الشهادة العالية التي تأتي بالوظيفة حتما وبالراتب المفروض لها حتما .

لقد سمعت أن رجلا مستشرفا اشتغل مديرا لدار الكتب المعصرية وكان راتبه ١٠٠ جنيه كل شهر فلما عاد إلى بلاده اشتغل مدرسا في مدرسة صغيرة وكان أجره فيها يعادل سنة جنيئات مصرية ولم يأنف أن يتولى ذلك العمل ولم يجد فيه ما يناق كرامة العلم ذلك لأن مواطنيه الذين يحاؤون المؤهلات العالية كثيرون ، وذلك لأن المؤهلات في بلاده لا تسعيرة لها وإنما الأجر هناك للعمل فمن رضي القيام به وصلح له منح أجره ؛ أما عامه الفياض ودرجاته التي نالها بالدرس الطويل فعلم لنفسه لا يرضى منه على العمل الذي يتولاه أكثر من حاجة ذلك العمل إلى حسن الإدارة .

عريان يوسف سعد